The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية
https://utq.edu.iq/thiqar UTjlaw@utq.edu.iq

المسؤولية المدنية للأضرار الناتجة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي (دراسة تحليلية مقارنة)

م.م. نور صاحب حسن
الجامعة المستنصرية / كلية التربية – بغداد - ماجستير قانون خاص (مدني)
noorsahib88@uomustansiriyah.edu.iq
07742427577

مستخلص البحث :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين..

تشهد الحقبة الراهنة طفرة كبيرة في مجالي التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي يمثل نقلة نوعية مؤثرة في العديد من جوانب الحياة الحديثة ويثير قضايا قانونية معقدة تتعلق بموضوع المسؤولية المدنية والآثار القانونية المترتبة على تبني هذه التقنيات المتقدم. يُعنى مفهوم المسؤولية المدنية بتحديد الالتزامات القانونية الملقاة على الأفراد أو المؤسسات عند إلحاقهم أضرارًا بالغير أو بممتلكاتهم. وفي إطار استخدام الذكاء الاصطناعي، يفرض هذا المفهوم ضرورة إعادة النظر في الأسس التقليدية للمسؤولية المدنية بما يتلاءم مع خصوصية هذه التقنية وتأثيراتها الفريدة على المجتمع. تظهر العديد من التحديات المرتبطة بتحديد المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، ويرجع ذلك إلى تعقيد أنظمته وصعوبة تحديد الشخص أو الجهة المسؤولة، خاصة في الحالات التي تعتمد على التعلم الذاتي واتخاذ القرارات المستقلة بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، وهو ما يتطلب الإلمام بالجوانب القانونية والأخلاقية المستجدة في هذا المجال.وعليه، يهدف البحث القانوني في هذا السياق إلى تحقيق توازن فعّال بين متطلبات التطور التكنولوجي وحماية المجتمع من المخاطر المحتملة، وذلك من خلال وضع أطر قانونية واضحة لتحديد المسؤولية المدنية للأفراد والمؤسسات ذات الصلة، إلى جانب توفير آليات تعويض فعّالة للمتضررين في حال وقوع أضرار ناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.

تتناول الدراسة في مبحثها الأول الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا الذكية، حيث توضح طبيعة الذكاء الاصطناعي واستخداماته المتعددة، بالإضافة إلى استعراض الأطر القانونية والتنظيمية السارية في هذا المجال على المستويين المحلي والدولي، مع إبراز الفجوات والتحديات التشريعية القائمة . أما في المبحث الثاني، فيركز البحث على تحديد قواعد المسؤولية المدنية التي تنطبق على الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، مع تحليل مدى ملاءمة المبادئ القانونية التقليدية مثل الخطأ والسببية في مواجهة تعقيدات هذه التكنولوجيا الحديثة. كما يناقش البحث العقبات العملية في إثبات المسؤولية والاقتراحات القانونية التي قد تسهم في تطوير آليات حماية المتضررين وضمان تحقيق مبدأ العدالة.في الختام، يقدم البحث رؤية قانونية نقدية تسعى إلى توضيح أطر المسؤولية المدنية في عصر الذكاء الاصطناعي، ويوصي بتطوير قواعد قانونية تواكب التطورات التقنية وتعزز حماية الحقوق، مما يجعل الدراسة مساهمة قيمة في النقاش القانوني المعاصر حول تحديات الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية المدنية، الضرر، الذكاء الاصطناعي.

المقدمة :

تعتبر تقنية الذكاء الاصطناعي من أبرز الإنجازات التكنولوجية التي شهدها العصر الحديث، إذ أصبحت تدخل في تفاصيل حياتنا اليومية وتؤثر بشكل متزايد في مختلف القطاعات، من الطب إلى الصناعة والخدمات، مروراً بالقطاع القانوني. مع هذا الانتشار السريع، برزت قضايا قانونية معقدة تمس مسؤولية الأفراد والجهات عن الأضرار التي قد تنتج عن استخدام هذه التطبيقات الذكية، وهو ما يطرح تحديات جديدة أمام منظومة المسؤولية المدنية التقليدية.

تتركز أهمية هذا البحث في فهم طبيعة العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية القانونية، من خلال دراسة تحليلية تبرز مدى ملاءمة القواعد القانونية القائمة في التعامل مع الأضرار الناجمة عن هذه التكنولوجيا. يتناول البحث الأُطر المفاهيمية والتشريعية التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها المشرع في إثبات المسؤولية وتحديد الأطراف المتحملة لها.ومن خلال هذا الموضوع، سعت الدراسة إلى تقديم رؤية قانونية متوازنة تساعد على تطوير آليات قانونية محدثة تحمي حقوق المتضررين وتحفز استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول، بما ينسجم مع التطورات التقنية دون الإخلال بمبادئ العدالة والإنصاف.

أولا : أشكالية البحث :

تتمحور مشكلة البحث حول التباين الواضح بين سرعة التطور التكنولوجي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وقدرة الأطر القانونية التقليدية على استيعاب هذا التطور وتنظيم آثاره. ففي قلب هذا التحدي تكمن تساؤلات فلسفية وقانونية عميقة حول مفهوم المسؤولية، وكيفية تحميلها في عالم تتداخل فيه الأفعال البشرية مع قرارات تتخذها أنظمة ذكية تعمل شبه مستقلة. يبرز الإشكال في تحديد الجهات المسؤولة عن الأضرار التي قد تنجم عن هذه الأنظمة، وتعقيد مهمة إثبات الخطأ والسببية في سياق لا يخضع لما هو مألوف في القانون التقليدي. هذا التناقض بين الثورة التقنية والتأخر التشريعي يطرح ضرورة ملحة لإعادة التفكير في مبادئ المسؤولية المدنية، بما يحقق توازناً دقيقاً بين حماية الحقوق وضمان حرية الابتكار، في إطار يعكس روح العدالة والإنصاف في زمن ما بعد الحداثة.

ثانيا : أهداف البحث :

1-يعالج هذا البحث قضية قانونية معاصرة ناتجة عن التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وانتشارها الواسع في مختلف القطاعات، مما يثير تحديات جديدة في مجال المسؤولية المدنية .

2-يُسلط البحث الضوء على احتمالية وقوع أضرار ناتجة عن أخطاء أو سوء استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضرورة تحديد المسؤوليات القانونية ومتى وكيفية إثباتها .

3-يُبرز البحث الفجوات التشريعية في القوانين المدنية التقليدية التي لم تُصمم للتعامل مع تعقيدات الذكاء الاصطناعي، مما يستدعي تطوير أو تعديل الأطر القانونية بما يتناسب مع خصوصيات هذه التكنولوجيا .

4-يساعد البحث في توضيح المسؤوليات القانونية للأطراف المختلفة، كمطوري ومستخدمي ومشغلي تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويؤكد على أهمية تحقيق التوازن بين دعم الابتكار وحماية حقوق المتضررين .

4-يوفر البحث إطاراً قانونياً محدثاً يرتكز على مبادئ العدالة والإنصاف، بما يسهم في تعزيز الحماية القانونية وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول.

ثالثا : أسئلة البحث :

1-ما هو الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حالياً في تحديد مسؤولية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي عن الأضرار المدنية؟

2-إلى أي مدى تتناسب قواعد المسؤولية المدنية التقليدية مع خصوصيات الأضرار الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟

3-من يتعين تحميله المسؤولية القانونية في حالات الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي: المطور، المستخدم، أم المشغل؟ وما حدود هذه المسؤولية؟

4-ما هي أبرز العقبات والصعوبات التي تواجه إثبات المسؤولية المدنية القانونية في سياق الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي؟

5-كيف يمكن تحسين وتطوير الأطر التشريعية والقانونية لضمان التوازن بين دعم الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق المدنية للمتضررين؟

رابعا : فرضيات البحث :

1- أن الإطار القانوني الحالي غير كافٍ ومجزٍ لتنظيم مسؤولية الأضرار الناجمة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما يخلق فجوات قانونية تتطلب معالجة .

2- أن قواعد المسؤولية المدنية التقليدية تواجه صعوبة في التكيف مع طبيعة وتعقيدات الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، مما يستوجب إعادة النظر في مبادئها وأسسها .

3- هناك غموضاً على مستوى تحديد الأطراف القانونية المسؤولة، وأن المسؤولية قد لا تقتصر على طرف واحد بل قد تتوزع بين المطورين والمستخدمين والمشغلين .

4- أن إثبات المسؤولية في قضايا الأضرار المتعلقة بالذكاء الاصطناعي يواجه تحديات عملية وقانونية كبيرة، بما في ذلك صعوبة تحديد الخطأ والسببية .

5- أن تطوير أطر قانونية متجددة ومتوازنة يمكن أن يسهم في تحقيق حماية قانونية فعالة للمتضررين، مع الحفاظ على بيئة تشجع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي.

خامساً : أهمية البحث:

1-يعالج قضية قانونية معاصرة ناتجة عن التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وانتشارها الواسع في مختلف القطاعات، مما يثير تحديات جديدة في مجال المسؤولية المدنية .

2-يُسلط الضوء على احتمالية وقوع أضرار ناتجة عن أخطاء أو سوء استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضرورة تحديد المسؤوليات القانونية ومتى وكيفية إثباتها .

3-يُبرز الفجوات التشريعية في القوانين المدنية التقليدية التي لم تُصمم للتعامل مع تعقيدات الذكاء الاصطناعي، مما يستدعي تطوير أو تعديل الأطر القانونية بما يتناسب مع خصوصيات هذه التكنولوجيا .

4-يساعد في توضيح المسؤوليات القانونية للأطراف المختلفة، كمطوري ومستخدمي ومشغلي تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويؤكد على أهمية تحقيق التوازن بين دعم الابتكار وحماية حقوق المتضررين .

5-يوفر إطاراً قانونياً محدثاً يرتكز على مبادئ العدالة والإنصاف، بما يسهم في تعزيز الحماية القانونية وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول.

سادساً. منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي القانوني الذي يستند إلى دراسة معمقة للنصوص التشريعية والمبادئ القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية، مع التركيز على تأثيرات الذكاء الاصطناعي وتحدياته القانونية. كما يستخدم المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية والتشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة، إلى جانب استعراض الفقه القضائي والدراسات المقارنة لتحليل نقاط القوة والضعف. بالإضافة إلى ذلك، يتم توظيف المنهج النقدي لتقييم مدى ملاءمة القواعد القانونية التقليدية في مواجهة الأضرار الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي والتشريعي لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبح الذكاء الاصطناعي ظاهرة قانونية واجتماعية تحمل في طياتها تحديات تنظيمية جديدة تتطلب إطارًا مفاهيميًا وتشريعيًا متكاملًا. يهدف هذا الإطار إلى ضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي بما يحفظ حقوق الأفراد ويضمن مسؤولية واضحة في حال حدوث أضرار، مع مراعاة التطور المستمر لهذه التكنولوجيا. ومن هنا، تنبع أهمية تطوير قوانين مرنة وفعالة توازن بين تشجيع الابتكار وحماية المجتمع من المخاطر المحتملة. إن الفهم الشامل للإطار المفاهيمي يضمن استيعاب طبيعة الذكاء الاصطناعي، بينما الإطار التشريعي يؤمن قواعد تشغيلية تنظم أوجه تعامل الإنسان مع هذه التقنية الحديثة.

المطلب الاول

الإطار المفاهيمي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

إن الحديث عن الذكاء الاصطناعي يتجاوز كونه تقنية بحتة، ليصبح على هيئة سؤال فلسفي جوهري حول طبيعة الذكاء والوعي، وحدود القدرة البشرية على خلق كيان ذكي غير بشري قادر على محاكاة العمليات الذهنية. وقد اختلفت الصياغات التي استعملها الفقهاء لبيان معنى الذكاء الاصطناعي، ولعل ذلك يعود إلى كونه مصطلحاً مركباً من كلمتين هما (الذكاء ، الاصطناعي) ولكل منها معناها الخاص .فالذكاء حسب قاموس(webster)يقصد بيه""القدرة على فهم الظروف إو الحالات الجديدة والمتغيرة، أي هو القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة، بمعنى أن مفاتيح الذكاء هي الإدراك، الفهم، والتعلم"1 .

أما معنى كلمة (الاصطناعي) فترتبط بالفعل (يصنع أو يصطنع) ، ومن ثم تطلق تلك الكلمة على كل الاشياء التي قد تنشأ نتيجة نشاط أو فعل يتم من خلال اصطناع وتشكيل الاشياء المادية والمعنوية من قبل الانسان تمييزاً عن الاشياء الموجودة بالفعل والمولودة بصورة طبيعية من دون تدخل الانسان .2

وبالتالي يمثل الذكاء الاصطناعي قدرة الآلة أو البرنامج على إنجاز مهام تتطلب عادةً قدرات عقلية بشرية، مثل الاستدلال والتعلم والإصلاح الذاتي. ويُعرّف بصورة عامة بأنه الذكاء الذي يُصمّمه الإنسان في الأنظمة الحاسوبية ليحاكي الذكاء البشري. ويُعنى علم الذكاء الاصطناعي بدراسة تطوير هذه الأنظمة لتعمل بشكل مستقل في مجالات تتطلب مهارات ذهنية مماثلة لتلك التي يمتاز بها الإنسان

إذ يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي هو نظام قائم على شبكات عصبية اصطناعية مستوحاة من الشبكات العصبية في الدماغ البشري، ويعتمد على خوارزميات وبيانات مخزنة مسبقاً. تقوم فكرته على التعلم من الخبرات السابقة ومعالجتها لإنتاج حلول أو مخرجات جديدة، بما يحاكي آلية عمل الدماغ البشري في استقبال المدخلات وتحليلها ثم الاستفادة منها في التعامل مع المواقف المستقبلية.3

من منظور فلسفي، يطرح الذكاء الاصطناعي تحديات عميقة تتعلق بمفهوم العقل والنية، فهل من الممكن للآلة أن تمتلك وعيًا ذاتيًا أو نية حقيقية، أم أن ما نراه هو مجرد محاكاة باردة للذكاء البشري؟ لذل نرى أن الذكاء الاصطناعي، رغم قدراته المدهشة، لا يزال يعكس ظلًا من الذكاء البشري لما يتم برمجته على أساسه، ولكنه يمثل أداة قوية تعيد تشكيل مفاهيمنا للمعرفة والقدرة البشرية.4

أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمتد اليوم لتشمل مجالات الحياة كافة؛ من التشخيص الطبي، إلى أنظمة النقل الذكية، وصولًا إلى تحليل البيانات الضخمة. وكل تطبيق يحمل في طياته إمكانات تطويرية ضخمة، لكنه في الوقت نفسه يثير تساؤلات أخلاقية وفلسفية حول تأثير هذه التكنولوجيا على طبيعة الإنسان والمجتمع.

يرى الباحث أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تقنية بل ظاهرة ثقافية وفلسفية تستدعي تأملًا عميقًا في مفاهيم الإنسان، المعرفة، والحكم على الأفعال. لذلك، لابد من تطوير إطار مفاهيمي يشمل البعد الفلسفي والمعرفي، جنبًا إلى جنب مع التنسيق التشريعي الذي يرسخ مبادئ العدالة والمسؤولية. إذ إن تجاهل الجانب الأخلاقي والفلسفي في التعامل مع الذكاء الاصطناعي قد يولد أضرارًا أعظم من نفعه، وينذر بتحديات اجتماعية ضخمة قد تفوق قدرة الأنظمة القانونية القائمة على التعامل معها.

المطلب الثاني

الإطار التشريعي لتنظيم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

في عصر الثورة الرقمية وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي الذي يشهده العالم اليوم، باتت الحاجة إلى إطار تشريعي واضح ومنظم ضرورة حيوية لضمان استخدام هذه التقنيات بما يخدم التنمية المستدامة ويحمي الحقوق والحريات. وتعكس هذه الحاجة واقع التحديات القانونية والأخلاقية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، والتي تدعو إلى تطوير أنظمة قانونية تواكب سرعة التطور التكنولوجي وتطبق مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة.

إن إنشاء إطار تشريعي يُعد ضرورة ملحّة للحفاظ على التوازن بين الإمكانات الكبيرة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي من جهة، والمخاطر التي قد تنجم من استغلاله غير المنضبط من جهة أخرى. فالقوانين لا تُمثّل مجرد قواعد تقنية جامدة، بل تُجسّد الضمير المجتمعي، وتُوفر الحماية القانونية للأفراد من الانتهاكات الممكنة التي قد تحدث بفعل هذا التقدّم التقني المتسارع .5

ولغرض الالمام بهذا الجانب التشريعي لا بد من التركيز على بعض النقاط الاساسية وهي :-

أولاً: واقع التشريعات العراقية في مجال الذكاء الاصطناعي

شهد العالم، ولا سيما الدول النامية منها العراق، تطوراً متسارعاً في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي دخلت مجالات الحياة كافة ، من الإدارة إلى القضاء والصناعة. ورغم الفوائد العديدة التي تحققها هذه التقنيات، فإنها تثير جملة من التحديات القانونية والأخلاقية التي تتطلب

بناء إطار تنظيمي وتشريعي دقيق يضمن الاستخدام الأمثل لهذه التطبيقات مع حماية الحقوق والحريات.تعاني التشريعات العراقية من تأخر في استيعاب وتكييف القوانين الحالية مع التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. إذ تفتقر القوانين النافذة إلى التعريف الواضح للتقنيات الذكية وأنواعها، فضلاً عن عدم كفاية النصوص القانونية التي تعالج قضايا حماية البيانات الشخصية وحقوق المستخدمين والمسؤوليات الناجمة عن الأضرار التي قد تسببها هذه التطبيقات. ويظهر هذا النقص جليًا في نظرة القضاء العراقي القائم على التفسير الواسع وغير الموحد، مما يخلق حالة من الغموض القانوني ويؤثر على ثقة الأفراد في عدالة النظام القانوني.6

ثانياً: التحديات القانونية التي تواجه تنظيم الذكاء الاصطناعي

يواجه النظام القانوني العراقي تحديات كبيرة في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي، حيث أن النصوص القانونية الحالية لم تستوعب التطورات التكنولوجية الحديثة. أغلب قوانين التكنولوجيا في العراق جاءت كرد فعل على مشاكل آنية، ولم تبنَ على استراتيجية واضحة ومتكاملة تعالج طبيعة الذكاء الاصطناعي ومسؤوليات الأطراف المستخدمة له. هذا النقص التشريعي يخلق فراغاً قانونياً ويدفع القضاء إلى تفسير النصوص بشكل موسع وغير موحد، مما يؤثر سلباً على ضمان العدالة والقانونية.7

تتعدد التحديات القانونية في تنظيم الذكاء الاصطناعي، منها غياب إطارات قانونية واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وتنص على مسؤوليات الأطراف المختلفة؛ المطورين، والمستخدمين، والجهات الحكومية. هذا النقص يؤدي إلى إشكالات في تحديد المسؤولية القانونية عند وقوع أضرار، خصوصاً مع تعقيد خوارزميات الذكاء الاصطناعي وصعوبة فهم كيفية اتخاذ القرارات فيها، كما يبرز التحدي في حماية خصوصية البيانات الشخصية التي تعتمد عليها هذه التطبيقات.

ثالثاً: المبادئ الأساسية للإطار التشريعي المقترح :

ينبغي أن يرتكز الإطار التشريعي على مبادئ قانونية رشيدة تكفل تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق. ومن أهم هذه المبادئ :

1 .حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون

يجب أن يُبنى أي إطار تشريعي للذكاء الاصطناعي على ضمان احترام حقوق الإنسان وصون الحريات العامة، بما يتوافق مع المواثيق الدولية والدساتير الوطنية. فقد شددت توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2021) على أن هذه الأنظمة يجب أن تعزز كرامة الإنسان، وتضمن المساواة، ولا تستخدم لتقويض الديمقراطية أو سيادة القانون.8

2 .الشفافية وقابلية التفسير

من الضروري أن تُلزم التشريعات المطورين والجهات المستعملة للذكاء الاصطناعي ببيان الكيفية التي تُتخذ بها القرارات، حتى لا تبقى "الصناديق السوداء" عائقاً أمام العدالة. وقد أوضح Selbst،Doshi-Velez أن قابلية التفسير شرط جوهري للمساءلة القانونية، حيث يُمكّن الأفراد من الاعتراض والطعن في القرارات المبنية على الخوارزميات.9

3 .العدالة وعدم التمييز

يفرض القانون أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي خالية من التحيزات التي قد تؤدي إلى التمييز العرقي أو الجندري أو الاجتماعي. وقد نص إعلان تورونتو (2018) صراحة على أن المساواة وعدم التمييز من الحقوق الأساسية التي يجب أن تُدمج في مراحل تصميم وتطبيق أنظمة التعلم الآلي.10

4 .المساءلة والرقابة البشرية

يُحتّم الإطار التشريعي ضرورة تحديد المسؤولية المدنية والجزائية عن الأضرار الناشئة من استخدام الذكاء الاصطناعي، سواء على المطور أو المزود أو المستخدم. كما ينبغي أن تخضع الأنظمة لرقابة بشرية مستمرة. وقد أكدت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2019) على ضرورة تعزيز المساءلة، والشفافية، وتحديد المسؤولية القانونية بشكل واضح .11

5 .السلامة والموثوقية

يتعين على المشرع أن يضع متطلبات تقنية صارمة تضمن سلامة أنظمة الذكاء الاصطناعي وقدرتها على مقاومة الأعطال والهجمات السيبرانية. وقد أقرّ قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act, 2024) تصنيفاً للمخاطر (من غير المقبولة إلى العالية) وألزم مطوّري الأنظمة عالية المخاطر بإجراءات تحقق واختبار صارمة قبل التسويق .12

6 .الخصوصية وحماية البيانات

بالنظر لاعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي على البيانات الضخمة، كثير منها بيانات شخصية، فإن حماية الخصوصية تمثل حجر الزاوية لأي تشريع. وقد نصّت توصية اليونسكو (2021) على ضرورة احترام حق الأفراد في السيطرة على بياناتهم، ومنع معالجتها دون موافقة صريحة، بما ينسجم مع القوانين الوطنية لحماية البيانات .13

7 .المرونة التشريعية والتكيّف مع التطورات

بما أن الذكاء الاصطناعي يتطور بسرعة، فإن التشريعات الجامدة لن تواكب مخاطره. لذا ينبغي أن يتضمن الإطار التشريعي آليات مراجعة دورية وتكيّف مع المستجدات التقنية. وقد بيّنت دراسة Wallach (2024) أن الأطر القانونية يجب أن تقوم على التنظيم التنبؤي (precautionary regulation) لمواجهة المخاطر المحتملة حتى في ظل غياب اليقين العلمي 14.

تسعى التشريعات الحديثة إلى فرض ضوابط دقيقة على حيازة المواد أو الأدوات المحظورة والخطرة، لما قد تشكله من تهديد مباشر على السلامة العامة والنظام العام. وفي هذا الإطار، يقرر القانون الأمريكي أن "كل من يحوز أو يتسبب في إدخال سلاح ناري أو أي سلاح خطير آخر إلى منشأة اتحادية، أو يشرع في ذلك"، يكون عرضةً للمساءلة القانونية والعقوبات الجزائية المقررة ،ويتم تغريمه بموجب هذا النص أو السجن لمدة لا تزيد عن سنة واحدة أو كلاهما"15 ، ويشترط أيضا استصدار رخصة بالتجارة في الاسلة النارية .16

وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي ،ُثار تساؤل حول مدى إمكانية وضع تشريعات خاصة لتنظيم امتلاك أو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما عند دمجها مع مواد أو أجهزة خطرة. ويُلاحظ أن بعض القواعد القائمة لتنظيم استخدام التكنولوجيا يمكن أن تُطبق بهذا الشأن، إذ تخضع المجالات المرتبطة بالأنشطة عالية الخطورة لضوابط خاصة. ومن ثمّ، قد تُوجَّه تقنيات

الذكاء الاصطناعي نحو الإطار ذاته الذي يحكم المواد أو الأدوات المحظورة، وفق شروط ومعايير محددة ، على سبيل المثال، إذا قام شخص بتثبيت رشاش آلي في طائرة مسيّرة تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن التصرف ذاته سيخضع لأحكام القوانين المتعلقة بمراقبة الأسلحة والقوانين المنظمة لرحلات الطائرات، حتى لو اختلفت آلية التشغيل أو الجهة المسيطرة على الطائرة. لذا لا يُعد استخدام التكنولوجيا الحديثة بحد ذاته فعلاً مشبوهاً، بل يرتبط الحكم القانوني بمدى تطبيق الضوابط المتعلقة بالأشياء أو الأفعال الخطرة.

وفي حال ظهور تقنيات ذكاء اصطناعي جديدة، كاستخدام روبوتات مسلحة، يتعين الامتثال للقواعد القانونية التي تنظّم استخدام الأسلحة والتجارة بها. فإذا كان الروبوت يعمل بسلاح سبق التشريع بشأنه، يمكن اعتبار الجمع بينهما امتداداً للقواعد القائمة، دون حاجة لتصاريح إضافية، طالما لا ينطوي الابتكار على برنامج مستقل كلياً 17. هذا يتفق مع فكرة أن الكثير من القواعد القانونية المطبقة على أوجه الذكاء الاصطناعي ليست سوى امتداد لمبادئ تشريعية راسخة، وإن ظهر في بعض الأحيان ضرورة اجتهاد أو تفسير جديد بحسب الوقائع. 18

كذلك فإن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي قد يجعل من الأفعال اليومية العادية أعمالاً ذات خطورة خاصة، مثل استخدام مركبة ذاتية القيادة كسلاح لغرض إرهابي؛ ففي هذه الحالة، تصبح التكلفة منخفضة والجريمة أكثر سهولة مقارنة بالوسائل التقليدية، ما يفرض على التشريعات مواكبة المستجدات للحيلولة دون استغلال الذكاء الاصطناعي في الأنشطة الإجرامية.

تتباين استراتيجيات الدول في تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويُفترض أن تستند هذه السياسات إلى أطر قانونية راسخة. فمثلًا، في الدول التي تضع حقوق الإنسان في أولوية مطلقة، يُعد تدخل الذكاء الاصطناعي في الحياة الشخصية تهديدًا كبيرًا، إذ يبرر تشديد القوانين المتعلقة بالمسؤولية الجنائية عند انتهاك الخصوصية، كما تزداد صرامة الضوابط عند احتمال تضرر الأشخاص أو المجتمع أو الحكومة من هذه التقنيات.

في المقابل، قد تتسع بعض الأنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة السلوك الاجتماعي أو التنبؤ بالجريمة أو التعامل مع الاضطرابات، كما في الصين، وتجعل من برامج "التنبؤ بالجريمة" أو تحليل الأنماط الاجتماعية أدوات شائعة الاستخدام، ولو أدت إلى التجاوز على بعض معايير الأخلاق الحديثة19. أما في بعض الدول الأخرى، فتخضع تطبيقات الذكاء الاصطناعي لرقابة دقيقة من جهات رقابية مستقلة حمايةً للحقوق والحريات، كما هو الحال في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي20.

ويتضح مما سبق ن أن تبيق القانون ضد التداول غير المنضبط لأنظمة الذكاء الاصطناعي الخطير أمر في غاية الاهمية . وخاصة عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره عقل رقمي 21.

لذا ينبغي أن تتحلى التشريعات الحديثة بالمرونة والقدرة على التكيف مع سرعة التطور التكنولوجي، مع الالتزام بمبادئ أخلاقية تضمن الشفافية، العدالة، والمسؤولية. كما نؤكد أن الإطار التشريعي لا ينبغي أن يكون عائقاً أمام الابتكار، بل يجب أن يكون محفزًا يوجه استخدام الذكاء الاصطناعي نحو خدمة الإنسان والمجتمع، ويحميه من الانتهاكات كالتجسس، التمييز، أو فقدان الخصوصية.

المبحث الثاني

المسؤولية المدنية عن الاضرار الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تشكل تحديًا قانونيًا معاصرًا، يتطلب توافقًا دقيقًا بين التطور التكنولوجي المتسارع والأطر القانونية التقليدية. فمع توسع استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، ظهرت قضايا جديدة تتعلق بتحديد المسؤولية وحماية الحقوق المتضررة، مما يستوجب إعادة النظر في المفاهيم القانونية القائمة لضمان تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الأفراد والمجتمع ،وسوف نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين تناولنا في المطلب الاول مفهوم المسؤولية المدنية في ضوء تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبحثنا في المطلب الثاني أوجه وأسس المسؤولية المدنية عن الاضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي .

المطلب الاول

مفهوم المسؤولية المدنية في ضوء تطبيقات الذكاء الاصطناعي

تُعد المسؤولية المدنية من الركائز الأساسية للنظام القانوني المدني، حيث تهدف إلى تعويض المتضررين عن الأضرار التي تلحق بهم جراء أفعال مخالفة للقانون أو نتيجة الإهمال أو الخطأ. وفي ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة التي شهدها العصر الحديث، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي، ظهر تحدٍ حقيقي أمام القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية، لا سيما في جوانب إثبات الخطأ وتحديد الفاعل المسؤول.

ومع التطور السريع في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي واستخدامها المتزايد في مجالات متعددة، برزت قضايا قانونية جوهرية حول تحديد مسؤولية الأضرار المدنية التي تحدث نتيجة هذه التطبيقات. إذ لم يعد من الممكن تطبيق النظريات التقليدية للمسؤولية المدنية دون مراجعة دقيقة، لأن الذكاء الاصطناعي يمثل منظومة تقنية معقدة قد تتخذ قرارات غير متوقعة ومستقلة، الأمر الذي يعيد صياغة أسس المسؤولية القانونية التقليدية .

اولا : تعريف المسؤولية المدنية وأركانها في ضوء الذكاء الاصطناعي

تعد المسؤولية المدنية من أهم الموضوعات في القانون المدني وذلك لكونها مرتبة باغلب الحقوق التي يتعامل بها الاشخاص ، ولكون المسؤولية المدنية هي الاساس لحماية الحقوق ، ولكل فرد الق في حماية حقوقه أياً كان مصدرها .22

المسؤولية المدنية تقوم أساساً على إلزام المسؤول بتعويض المتضرر بمجرد توافر شروط المسؤولية. وفقاً للمادة 163 من القانون المدني المصري، "كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم فاعله بالتعويض". كما تنص المادة 227 من القانون المدني الكويتي على أن "كل من أحدث فعلاً خاطئاً ضرراً يلزم بتعويضه."

وتعرف المسؤولية المدنية بأنها التزام شخص بإصلاح الضرر الذي أحدثه لغيره، نتيجة إخلاله بالالتزام الملقى على عاتقه.23

وتنقسم المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الإصطناعي ، كما هي عليها المسؤولية المدنية بصفة عامة لى مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية ،وقد تكون تلك المسؤولية قائمة على العقد في حالة المسؤولية العقدية وأما أن تكون المسؤولية تقصيرية كما إذا حدث ضرر من الذكاء الاصطناعي خارج العلاقة التعاقدية .24

لا تثار إشكالية في تحديد الشخص المسؤول عن الضرر في الحالات التقليدية، إذ يسهل عادةً التمييز بين الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما، كما أن العلاقة بين الضرر والشخص المسؤول تكون واضحة ومباشرة، وهو ما يمثل جوهر المسؤولية الموضوعية. غير أنّ التعقيد يبرز عندما يتعلّق الأمر بتحديد المسؤولية في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك لأن أطرافًا متعددة قد تكون متداخلة في العملية، مثل المصنّع والمبرمج والمالك والمستخدم. وهنا يبرز التساؤل حول مَن يتحمل المسؤولية بصورة مباشرة؟

وتتعاظم هذه الإشكالية أكثر عندما يصدر الضرر نتيجة سلوك مستقل للذكاء الاصطناعي ذاته، إذ يصبح من الصعب ربطه مباشرةً بقواعد المسؤولية المدنية التقليدية التي تقوم على الخطأ البشري أو القرار الإرادي. فالذكاء الاصطناعي قد يتخذ قرارات ذاتية دون الرجوع إلى أوامر محددة من مالكه، مما يجعله مصدرًا لمخاطر غير متوقعة، ويصعّب بالتالي عملية تحديد الجهة المسؤولة. كما أن الضرر قد ينشأ عن سلوك تعلّمه النظام من البيئة المحيطة به، وهو ما يثير تساؤلات إضافية حول ما إذا كان الخلل يعود إلى مرحلة التصنيع أو إلى عملية الاستخدام والتشغيل.25

إن المسؤولية المدنية في القانون التقليدي تقوم على ثلاثة أركان رئيسية هي: الخطأ أو الفعل الضار، الضرر الواقع، والعلاقة السببية بينهما. تلك القواعد التي تمثل إحدى الدعائم القانونية في حماية الحقوق وتعويض المتضررين، لا تخلو من تحديات في تطبيقها على نظم الذكاء الاصطناعي. لأن الذكاء الاصطناعي قد يعمل بشكل مستقل، دون تدخل بشري مباشر، ما يجعل تحديد "الخطأ" أو "النية" أمراً معقداً، بل وقد يمسّ صلب معايير المسؤولية التقليدية التي تعتمد على سلوك بشري واع.26

بالإضافة لذلك، تعترض التطبيق العملي للمسؤولية مسألة تعدد الأطراف المعنية التي يمكن أن يكون لها علاقة بالضرر، فهل تقع المسؤولية على مطوري البرامج، أم مشغلي الأنظمة؟ وأين يقع دور المستخدم النهائي؟ هذا التعقيد القانوني ينبع من طبيعة الذكاء الاصطناعي التي تحتوي على خوارزميات متقدمة تفوق قدرة الإنسان على التنبؤ الكامل بسلوكها.27

ثانيا: التحديات في إثبات الضرر والمسؤولية القانونية

في سياق البحث القانوني الحديث، يواجه إثبات الضرر والمسؤولية القانونية الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحديات فريدة جعلت النظام التقليدي للمسؤولية المدنية عرضة للخلل، مما يوجب إعادة النظر في الأطر القانونية المعمول بها. إذ يشكل الذكاء الاصطناعي تقنية متطورة تتمتع بخصائص تفوق التعقيد والسرعة والدقة، ما يصعب معه إثبات الخطأ أو تحديد المسؤول بدقة، خصوصًا مع الطبيعة الذاتية للقرارات التي تتخذها الأنظمة الذكية ومن أهم التحديات:-

اولا : إشكالية إثبات الخطأ المحدث للضرر، والتي تتفاقم بغياب التدخل البشري المباشر، لأن الآلات الذكية لا يمكن توجيهها كأشخاص قانونيين يخضعون للجزاء، فضلاً عن أن الأخطاء التقنية لا يمكن للمتضرر العادي إثباتها بسهولة نظراً لتعقيد البرمجيات والأنظمة المتداخلة، كما هو موضح في دراسة عدنان هاشم جواد الشروفي الطعمة التي تؤكد أن عدم قدرة المتضرر على إثبات الخطأ يمنعه من الحصول على التعويض، وهو ما يجعل تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية أمراً شبه مستحيل في هذا الإطار.28

ثانيًا :هناك صعوبة في إثبات العلاقة السببية بين الضرر والقرار الذكي المتخذ من قبل النظام، ذلك أن الذكاء الاصطناعي يتطور ويتعلم باستمرار، ما ينتج عنه قرارات متغيرة وغير ثابتة،

وتعدد الأطراف المعنية في العملية (مطورو البرمجيات، مشغلو الأنظمة، المستخدمون) يزيد من تعقيد تحديد المسؤولية القانونية، كما تشير الدراسات القانونية الحديثة إلى ضرورة تكييف قواعد السببية لتواكب هذا الواقع الجديد.29

ثالثًا : يبرز تحدي صعوبة تتبع مصدر الضرر السيبراني في حال استخدام الذكاء الاصطناعي، وهذا يشمل حماية البيانات وخصوصية المستخدمين، وهو أمر يشكل قلقًا قانونيًا واقتصاديًا عالميًا، ويتطلب تطوير آليات وسياسات جديدة لرصد وتتبع الأخطاء والأضرار الناتجة عن هذه التقنيات.30

بموجب هذه التحديات، يقترح الفقه القانوني اعتماد نماذج جديدة للمسؤولية، من بينها المسؤولية الموضوعية التي لا تعتمد على إثبات الخطأ بقدر ارتباطها بوقوع الضرر وأسبابه، بهدف ضمان حماية فعالة للمتضررين وتحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار والمحافظة على حقوق الأفراد. كما يُوصى بتطوير أطر تشريعية تكاملية تفرض على مطوري ومشغلي الذكاء الاصطناعي التزامات واضحة ومتطلبات شفافية ومساءلة دقيقة.31

ثالثاً: مقترحات تنظيمية لإطار قانوني فعال لحماية المتضررين

تُعَدُّ مقترحات التنظيم القانوني لإرساء إطار فعال لحماية المتضررين من الذكاء الاصطناعي من القضايا الجوهرية التي يتصدرها النقاش القانوني المعاصر، وذلك نظرًا لتعقد المسائل التقنية والأخلاقية المصاحبة لهذه التكنولوجيا المتقدمة، والتي تتطلب معالجات تشريعية دقيقة توازن بين تشجيع الابتكار وضمان الحقوق.

1- من الضروري تحديث التشريعات الوطنية لتشمل نصوصًا واضحة تلزم مطوري ومشغلي أنظمة الذكاء الاصطناعي باتباع معايير صارمة للسلامة والأمن، وتحميلهم مسؤولية الأضرار الناجمة عن هذه الأنظمة، بغض النظر عن وجود خطأ بشري مباشر. وبهذا تعزز فكرة المسؤولية الموضوعية التي تركز على التعويض الفوري للمتضررين بدلًا من انتظار إثبات الخطأ، كما تبلورت في تشريعات الاتحاد الأوروبي ضمن قانون الذكاء الاصطناعي العالمي (AI Act)الذي ينص على تصنيف مستويات المخاطر وتحميل مسؤوليات محددة لمختلف الأطراف.32

2-يجب سن قواعد واضحة لمسائل الشفافية والمساءلة تُلزم مقدمي خدمات الذكاء الاصطناعي بإتاحة معلومات كافية للمستخدمين حول طبيعة عمل الأنظمة وطرق اتخاذ القرارات، مما يعزز قدرة المتضرر على الادعاء بحقوقه وتحميل المسؤولية عند وقوع الخطأ33 هذه الخطوة تعتبر أساسية للتغلب على الغموض القانوني حول طبيعة الذكاء الاصطناعي ودوره المستقل.

3-يستوجب التشريع وضع آليات لتعزيز حماية البيانات الشخصية والخصوصية، لا سيما في ظل اعتماد كثير من نظم الذكاء الاصطناعي على تحليل كم هائل من البيانات الحساسة. ويجب أن تتوافق القوانين المحلية مع معايير دولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR)لضمان مستوى عالٍ من الأمان والخصوصية.34

4-لتحقيق فعالية الحماية، ينصح بتعزيز الأطر القضائية والتشريعية عبر إنشاء هيئات ومؤسسات مختصة للرقابة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن توفير آليات سريعة وميسرة لتقديم التعويضات للمتضررين، وتشجيع اللجوء إلى تسويات بديلة للمنازعات.35

بالمجمل، يُعد وضع إطار قانوني متكامل ومرن يتضمن هذه المقترحات ضرورة لضمان استدامة استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة تحقق فوائدها مع أقل الأضرار الاجتماعية والقانونية المحتملة.

وبالتالي إن التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي يستلزم توفير آليات قانونية عصرية تتلاءم والبنية الفريدة لهذه التكنولوجيا. فالمسؤولية المدنية التقليدية تحتاج إلى إعادة صياغة مع إدماج معايير تتناول طبيعة الذكاء الاصطناعي من حيث الاعتماد على الخوارزميات المستقلة، وبالتالي إقرار منظومة مسؤولية مرنة وفعالة تضمن تعويض المتضررين وتحافظ على حقوقهم دون الإخلال بالتقدم التقني.

الخاتمة :

في ختام هذا البحث، يتضح جلياً أن تحديات المسؤولية المدنية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي تمثل نقطة مفصلية تحتاج إلى استجابة قانونية دقيقة ومرنة. فقد أظهرت الدراسة أن الأُطر القانونية التقليدية لا تكفي بمفردها لمعالجة تعقيدات الذكاء الاصطناعي، وبخاصة فيما يتعلق بإثبات الخطأ وتحديد المسؤول، لما لهذا المجال من خصوصيات تقنية ومتجددة باستمرار.

وإن أهمية تطوير إطار قانوني فعَّال لا يقتصر على تعويض المتضررين فقط، بل يمتد إلى خلق بيئة مواتية تشجع الابتكار مع ضبط المخاطر المحتملة، وتحقيق التوازن بين التطور التقني وحماية الحقوق والحريات الأساسية. ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها ضرورة التزام المطورين والمشغلين بمعايير السلامة والمساءلة، وفرض مسؤولية موضوعية تكون قائمة على التعويض دون الحاجة لإثبات الخطأ في كل حالة، وكذلك أهمية تعزيز مبدأ الشفافية في عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي لتمكين المتضررين من استجلاء أسباب واتجاهات القرارات التقنية.

التوصيات :

1-تنصيب إطار قانوني حديث ومرن يشمل قواعد واضحة للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، مع تبني نماذج المسؤولية الموضوعية التي تتيح تعويض المتضررين دون التقيد الصارم بإثبات الخطأ.

2- ضرورة تكريس مبدأ الشفافية والمساءلة في تصميم وتشغيل الأنظمة الذكية، إذ تتيح هذه المبادئ فهم آلية اتخاذ القرارات الكهربائية ومتابعة الأخطاء بشفافية تامة، مما يُسهل حقوق المتضررين في المطالبة بالتعويض.

3-تحديث التشريعات الوطنية لتتواءم مع المعايير الدولية، خصوصاً في ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وخصوصية المستخدمين، عبر اعتماد آليات تحكم فعالة في جمع واستخدام البيانات.

4-دعم إنشاء هيئات رقابية متخصصة لمتابعة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تيسير الإجراءات القضائية وتسوية المنازعات المتعلقة بالتقنيات الرقمية بما يضمن سرعة العدالة وحق المتضرر.

5-أهمية توعية المجتمع القانوني والعام بالحقوق والمسؤوليات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، لتعزيز ثقافة قانونية تواكب التطورات التقنية وتجنب الإشكالات المستقبلية.

ختامًا، يبقى الذكاء الاصطناعي أداة قوية تحمل فرصًا واعدة وتحديات جمة، وإن إرساء أُطر قانونية فعالة وشاملة هو السبيل لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه التقنية مع ضمان العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق الفردية.

- الهوامش

Caferra Ricardo: Logique pour l'informatique et pour l'intelligence artificielle, Hermes Sciences Publication, Paris, France, 2011, p. 20 .1- (2)

2-ينظر: د. سحر عبد الستار أمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء،المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر ، مصر ،ص200.

3-حسام الدين محمود محمد ممد حسن، واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ، مجلة روح القوانين ، العدد 102، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مصر ،2023 ، 150.

4-فرح درويش عريقات،مفاهيم وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من منظور فلسفي، عمان، دار العلم للنشر، 2022، ص. 25-35.

5-Balas, Hashim; Shatnawi, Reem. Legal framework for AI applications. F1000Research, 2024, Volume 13, Article 418.

6-م.د رؤى رزاق عبد ،الضوابط القانونية للقرار الإداري الصادر عن الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في ضوء التشريع العراقي ، جامعة واسط ، كلية القانون مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد 2، العدد 3 ، سنة النشر 2025 ، ص 436 ، ص469 .

7-م.د رؤى رزاق عبد ، المصدر السابق ، ص 437.

8.UNESCO. (2021). Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence. Paris: UNESCO Publishing.

9.Doshi-Velez, F., & Selbst, A. D. (2017). Accountability of AI Under the Law: The Role of Explanation. arXiv:1711.01134.

10- The Toronto Declaration. (2018). Protecting the rights to equality and non-discrimination in machine learning systems. Amnesty International & Access Now.

11-OECD. (2019). OECD Principles on Artificial Intelligence. OECD Legal Instruments, Paris.

12- European Parliament and Council. (2024). Artificial Intelligence Act (EU AI Act). Official Journal of the European Union.

13-UNESCO, 2021, Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence. Paris: UNESCO Publishing p. 15–18.

14- Wallach, W. (2024). Legal and administrative frameworks as foundations for AI alignment with human volition. AI & Society, Springer.

15- قانون الولايات المتحدة، الباب 18 (CRIMES AND CRIMINAL PROCEDURE)، الجزء الأول، الفصل 44، المادة 930 "حيازة الأسلحة النارية والأسلحة الخطرة في المنشآت الفيدرالية.

16-قانون الولايات المتحدة ،18،الجزء الاول ، الفصل 44، المادة 923 "الترخيص".

17-Noel Sharkey, Killing Made Easy: From Joysticks to Politics, Robot ethics: The ethical and social implications of robotics, edited by Keith Abney, Patrick Lin, and George A. Bekey, Cambridge, MIT Press, London, 2012, p. 117.
18- Jon S Vernick, Carrying Guns in Public: Legal and Public Health Implications, Journal of Law, Medicine and Ethics, Vol. 41, No. SUPPL. 1, Mar. 2013, p. 85.
19-https:/www.independent.co.uk/news/world/asia/cgaina-ai-crimesbefore-fappen-artificial-intellgence-security-plans-beijing-mengjianzhu-a7962496..html.
20-Articlee 8 sub 2. The European convention on Huan Rights، Status as of 10/11/2018
21-د.قادة شهيد ، د. معمر بن طرية ، اضرار الروبوت وتقنيات الذكاء الاصطناعي : تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي ، الملتقى الدولي "الذكاء الاصناعي" تحد جديد للقانون ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق /2018.
22- د. محمد عبد الظاهر حسين ، خطأ المضرور وأثره على المسؤولية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 27، ص3.
23-د. رمضان أبو السعود: النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، ط ١، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٣١١.
24-د. إياد مطشر صهود/ استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي- الروبوت الذكي- ما بعد الإنسانية - الجنسية - الشخصية - المسؤولية - العدالة التقنية - الأمن السيبراني، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٤٤.
26- عبدالرزاق وهيب سيد أحمد محمد، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي (دراسة تحليلية)، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العام الخامس، العدد ٤٣، لبنان، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ١٢.
26- د. عبد الحميد، أحمد، المسؤولية المدنية في القانون المدني العراقي، بغداد، دار المعرفة، 2015، ص. 45.
27- علي، فايز، الذكاء الاصطناعي والقانون: دراسة تحليلية، بيروت، دار الفكر المعاصر، 2019، ص. 78.
28- عدنان هاشم جواد الشروفي الطعمة،إشكاليات المسؤولية المدنية في تعويض متضرري الذكاء الاصطناعي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كربلاء، 2025، ص. 478.
29- خالد عبد الرزاق، المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2024، ص. 60-65.
30- محمد عبد الله، التحديات القانونية لإثبات الضرر السيبراني في ظل تطور الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون الحديث، 2025، ص. 23-29.

31- سعاد محمود، التحديات القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2021، ص. 102-105.
32-European Commission, Proposal for a Regulation laying down harmonized rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act), 2021.
33- ندى، حسن، تشريعات الذكاء الاصطناعي: الواقع والمأمول، عمان، دار الفكر القانوني، 2022، ص. 130-132.
34- GDPR, Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data, 2016.
34- سعاد محمود، التحديات القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2021، ص. 110-115

المصادر :

1. د.قادة شهيد ، د. معمر بن طرية ، اضرار الروبوت وتقنيات الذكاء الاصطناعي : تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي ، الملتقى الدولي "الذكاء الاصناعي" تحد جديد للقانون ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق /2018.
2. د. محمد عبد الظاهر حسين ، خطأ المضرور وأثره على المسؤولية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 27، ص3.
3. د. رمضان أبو السعود: النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، ط ١، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٣١١.
4. د. إياد مطشر صهود/ استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي- الروبوت الذكي- ما بعد الإنسانية - الجنسية - الشخصية - المسؤولية - العدالة التقنية - الأمن السيبراني، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٤٤.
5. د. عبد الحميد، أحمد، المسؤولية المدنية في القانون المدني العراقي، بغداد، دار المعرفة، 2015، ص. 45.
6. عبدالرزاق وهيب سيد أحمد محمد، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي (دراسة تحليلية)، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العام الخامس، العدد ٤٣، لبنان، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ١٢.
7. علي، فايز، الذكاء الاصطناعي والقانون: دراسة تحليلية، بيروت، دار الفكر المعاصر، 2019، ص. 78.
8. عدنان هاشم جواد الشروفي الطعمة،إشكاليات المسؤولية المدنية في تعويض متضرري الذكاء الاصطناعي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كربلاء، 2025، ص. 478.
9. خالد عبد الرزاق، المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2024، ص. 60-65.

10. ينظر: د. سحر عبد الستار أمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء،المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر ، مصر ،ص200.
11. محمد عبد الله، التحديات القانونية لإثبات الضرر السيبراني في ظل تطور الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون الحديث، 2025، ص. 23-29.
12. سعاد محمود، التحديات القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2021، ص. 102-105.
13. ندى، حسن، تشريعات الذكاء الاصطناعي: الواقع والمأمول، عمان، دار الفكر القانوني، 2022، ص. 130-132.
14. سعاد محمود، التحديات القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2021، ص. 110-115
15. حسام الدين محمودد محمد ممد حسن، واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ، مجلة روح القوانين ، العدد 102، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مصر ،2023 ، 150.
16. فرح درويش عريقات،مفاهيم وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من منظور فلسفي، عمان، دار العلم للنشر، 2022، ص. 25-35.
17. م.د رؤى رزاق عبد ،الضوابط القانونية للقرار الإداري الصادر عن الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في ضوء التشريع العراقي ، جامعة واسط ، كلية القانون مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد 2، العدد 3 ، سنة النشر 2025 ، ص 436 ، ص469 .
18. م.د رؤى رزاق عبد ، المصدر السابق ، ص 437.
19. قانون الولايات المتحدة، الباب 18 (CRIMES AND CRIMINAL PROCEDURE)، الجزء الأول، الفصل 44، المادة 930 "حيازة الأسلحة النارية والأسلحة الخطرة في المنشآت الفيدرالية.
20. قانون الولايات المتحدة ،18،الجزء الاول ، الفصل 44، المادة 923 "الترخيص".

Reference:

1. (2) 1Caferra Ricardo: Logique pour l'informatique et pour l'intelligence artificielle, Hermes Sciences Publication, Paris, France, 2011, p. 20.
2. UNESCO. (2021). Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence. Paris: UNESCO Publishing.
3. Doshi-Velez, F., & Selbst, A. D. (2017). Accountability of AI Under the Law: The Role of Explanation. arXiv:1711.01134.
4. The Toronto Declaration. (2018). Protecting the rights to equality and non-discrimination in machine learning systems. Amnesty International & Access Now.
5. OECD. (2019). OECD Principles on Artificial Intelligence. OECD Legal Instruments, Paris.

6. European Parliament and Council. (2024). Artificial Intelligence Act (EU AI Act). Official Journal of the European Union.
7. UNESCO, 2021, Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence. Paris: UNESCO Publishing p. 15–18.
8. Wallach, W. (2024). Legal and administrative frameworks as foundations for AI alignment with human volition. AI & Society, Springer.
9. Noel Sharkey, Killing Made Easy: From Joysticks to Politics, Robot ethics: The ethical and social implications of robotics, edited by Keith Abney, Patrick Lin, and George A. Bekey, Cambridge, MIT Press, London, 2012, p. 117.
10. Jon S Vernick, Carrying Guns in Public: Legal and Public Health Implications, Journal of Law, Medicine and Ethics, Vol. 41, No. SUPPL. 1, Mar. 2013, p. 85.
11. https:/www.independent.co.uk/news/world/asia/cgaina-ai-crimesbefore-fappen-artificial-intellgence-security-plans-beijing-mengjianzhu-a7962496..html.
12. Articlee 8 sub 2. The European convention on Huan Rights، Status as of 10/11/2018
13. European Commission, Proposal for a Regulation laying down harmonized rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act), 2021.
14. GDPR, Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data, 2016.
15. Balas, Hashim; Shatnawi, Reem. Legal framework for AI applications. F1000Research, 2024, Volume 13, Article 418.

The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية

The Civil Liability For Damages Resulting From The Use Of Applications Artificial Intelligence (An Analytical Legal Study)

Noor Sahib Hassan
Al-Mustansiriyah University / College of Education – Baghdad
Master of Private Law (Civil)
noorsahib88@uomustansiriyah.edu.iq
07742427577

Abstract:
Praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the noblest of prophets and messengers, Muhammad, and upon his pure and righteous family.The current era is witnessing a significant leap in the fields of technology and artificial intelligence, where artificial intelligence represents a transformative and influential development in many aspects of modern life, raising complex legal issues related to civil liability and the legal consequences of adopting these advanced technologies.Civil liability refers to the determination of the legal obligations imposed on individuals or institutions when they cause harm to others or their property. In the context of artificial intelligence, this concept necessitates a re-examination of the traditional foundations of civil liability, taking into account the unique nature of this technology and its distinct societal impacts.Many challenges arise in defining civil liability for damages caused by artificial intelligence, due to the complexity of its systems and the difficulty in identifying the responsible person or entity, especially in cases involving self-learning and autonomous decision-making by AI systems. This requires a thorough understanding of the emerging legal and ethical dimensions in this field.
Accordingly, the legal research in this area aims to achieve a balanced approach between the demands of technological advancement and protecting society from potential risks, through establishing clear legal frameworks that define civil liability for relevant individuals and institutions, alongside providing effective compensation mechanisms for those harmed by AI usage.The study's first section addresses the conceptual framework for smart technology, clarifying the nature and diverse uses of artificial intelligence, reviewing the existing legal and regulatory frameworks at local and international levels, and highlighting existing legislative gaps and challenges.

The second section focuses on defining the rules of civil liability applicable to damages resulting from artificial intelligence, analyzing the suitability of traditional legal principles such as fault and causation in addressing the complexities of this modern technology. It also discusses practical obstacles in proving legal liability and proposes legal suggestions to enhance protection mechanisms for affected parties and uphold justice.In conclusion, the research offers a critical legal perspective aiming to clarify civil liability frameworks in the era of artificial intelligence, recommending the development of legal rules that keep pace with technological advances and strengthen rights protection, making this study a valuable contribution to the contemporary legal discourse on artificial intelligence challenges.

Keywords: Civil liability, Damage, Artificial Intelligence